

بعض جوانب الوضعية الديمغرافية للمغرب إبان فترة الحماية

بوجمعة رويان

كلية الآداب - الفنيطرة -

Boujemaâ Raouyane

***La situation démographique au Maroc
au temps du protectorat.***

Résumé :

Commentaire des recensements des habitants du Maroc émis par le protectorat français.

***The Moroccan demographic situation
during the Protectorate***

Abstract :

The present paper comments on the Moroccan inhabitants censuses taken by the French protectorate.

بعض جوانب الوضعية الديمغرافية للمغرب

إبان فترة الحماية (٠)

مقدمة

يكتنف موضوع الأحوال الديمغرافية للمغرب في هذه الفترة من الصعوبات النظرية والمنهجية ما يكتنف أمثاله من المواضيع المرتبطة بالتاريخ الاجتماعي لهذا البلد، فلا مادته من الوفرة والكثافة بما يشجع على الخوض في معمعانه، ولا هو يغري بامتطاء صهوة الزمن لدراسة ما سبق من العصور.

وإذا كانت الدراسات الديمغرافية قد قطعت أشواطاً بعيدة في بلدان الضفة الأخرى للبحر المتوسط وظهر متخصصون في هذا الباب أمثال هنري **L. HENRY** (1)، و**R. MOLS** (2)، و**R. REINHARDT** (3) وغيرهم، فإن الأمر عندنا يختلف حيث مازال تاريخنا الديمغرافي غير معروف على الرغم مما يمكن أن تلعبه كتابة هذا التاريخ من أدوار في الكشف عن كثير من خبايا ماضينا الاجتماعي.

ولم يخرج المغرب مما يسميه علماء الديمغرافيا بالمرحلة ما قبل الإحصائية، إلا مع دخول الحماية الفرنسية، التي حاول القائمون بأمرها إجراء مجموعة من الإحصاءات سعياً وراء ضبط السكان ورصد تحركاتهم ومعرفة نسب تطور أعدادهم، اعتماداً على سلسلة من التعدادات التي امتدت ما بين 1921 و1952 على رأس كل خمس سنوات.

وعلمنا منا أن البحث عن معطيات حول تطور سكان المغرب خلال فترة الحماية يمر وجوباً عبر معرفة ولو تقريبية لعدد السكان في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، لذلك جاء الموضوع في نقطتين أساسيتين، تهتم أولاً بفترة ما قبل الحماية، وتقدم جرداً لتقديرات الرحالة والسفراء والأطباء وغيرهم ممن ألقى عصا الترحال بالمغرب، عن سكان هذا البلد، عسى أن نستقر على زعم يمكن الركون إليه نجعله بداية للحديث عن تطور ساكنة المغرب في المرحلة اللاحقة. أما النقطة الثانية، فهي بيت القصيد مما نسعى إليه، وتتوخى عرض بعض جوانب الوضعية الديمغرافية للمغرب خلال فترة الحماية عبر قراءة الإحصاءات التي قامت بها الإدارة الفرنسية، وذلك على مرحلتين، تمتد أولهما من 1912 إلى سنة 1936، وتنحصر الثانية ما بين الحرب العالمية الثانية وسنة 1952، التي أجري فيها آخر إحصاء في عهد الحماية.

1- تقديرات عدد السكان في الفترات السابقة للحماية

غني عن البيان أن كتب أخباريين ومؤرخينا في الفترات السابقة للحماية ، تكاد تكون فارغة من أية تقديرات أو أرقام تهم السكان ، وحتى في حال توفر القليل منها ، فإنها أميل إلى التعميم وأقرب إلى الغموض حتى لا تكاد تخرج بأية فكرة عن عدد السكان مثل « لا يعلم عددهم إلا الله » أو من قبيل « بلد متكاثف العمارة » أو « كثير العمران متعدد الديار » ، إلى غير ذلك من العبارات التعميمية المجردة .

غير أنه ابتداء من القرن السادس عشر ، بدأت تظهر بعض المعطيات حول السكان ، وفي هذا الصدد يفيدنا الحسن الوزان بمعلومات عن سكان المغرب مستعملا مصطلح « كانون » الذي يمكن تحديد عدد أفراد في ستة ، إلا أن إعطاء عدد الكوائن لم يكن يشمل دائما كل المناطق التي تحدث عنها الوزان ، فضلا عن أن الأرقام التي كان يقدمها لم تكن تخرج عن إطار التقديرات ، حيث يستعمل في الغالب عبارة « تحتوي على نحو كذا كانون » عند حديثه عن مدينة من المدن أو قرية من القرى ، مما يجعل التقديرات التي يمكن القيام بها انطلاقا مما ساقه الوزان من أرقام ، لا تعطي سوى نتائج قليلة الصلة بواقع الأمور (4) . كما أن الوصف الذي قدمه الوزان لمغرب عامر نسبيا قد تغير بعد الذي حل بالبلاد في القرنين 16 و 17 من تتابع الأوبئة والجفاف ، على نحو كارثي تراجع معه عدد السكان (5) .

وأطلق كثير من القناصل والأطباء العنان لتقديراتهم و تخميناتهم و أدلوا ببعض الأرقام التي نفخوا فيها أحيانا إلى حد المبالغة ، فالقنصل الدنماركي HOST ، الذي طبع كتابه سنة 1781 قدر سكان المغرب بستة ملايين (6) ، بينما يشك شينييه CHENIER في أنهم يتعدون ستة ملايين أو يقلون عن خمسة . وقدم لا مبريير LEMPRIERE ، الطبيب الإنجليزي الذي قدم إلى المغرب سنة 1790 لعلاج أحد الأمراء ، نفس الرقم الذي قدمه HOST ، أي ستة ملايين (8) .

وتشير إحدى الدراسات إلى أن الانهيار الديمغرافي الذي كان بالمغرب في القرنين 16 و 17 ، قد استمر خلال القرن الثامن عشر (9) . ولدينا ما يدعم هذه الإشارة في جملتين أولاهما لصاحب الاستقصا الذي يؤكد : « أن أزيد من نصف عدد السكان تعرض للموت جوعا » ، و الثانية للقنصل الفرنسي شينييه الذي يقرر « أن نسبة الوفيات بالجوع بلغت أكثر من سدس مجموع السكان » (10) .

ودشن جاكسون J.G.JACKSON تقديرات سكان المغرب في القرن 19 . فذكر أن عددهم 14888.000 (11) وقدرهم القنصل الفرنسي CH.TISSOT بأقل من 12 مليون (12) . أما موليراس فذهب

إلى أرقام أكبر من ذلك حيث ارتفع بعدد سكان المغرب إلى رقم يصعب تقبله . يقول في هذا الصدد :
 « إن سكان هذا البلد الجميل ما بين 24 و 25 مليون في الوقت الذي يصرفه جغرافيونا على أن قاطنيه ما بين 5 إلى 6 ملايين »⁽¹⁾ ، وقدر إير كمان ERCKMAN سكان المغرب ب 8 ملايين ، في نفس الوقت الذي كان فيه شارل دوفوكو Ch. de Foucauld يتحسر على « بقاء هذا المغرب ذي العشرة ملايين من السكان ، بدون أسقف ولا كنيسة . وحيث تمر ليلة الميلاد بدون قداس »⁽¹⁴⁾ . وأعطى الرحالة الألماني Rohlfis ثلاثة ملايين كتقدير لعدد سكان المغرب ، بينما استقر تقرير المبعوث التجاري الألماني Jannash فيما بين 5 و 6 ملايين⁽¹⁵⁾ .

وتجدر الإشارة ونحن بصدد التقديرات الخاصة بالقرن التاسع عشر إلى ما كانت تشهده البلاد من نزيف ديمغرافي بسبب ما كان يتتابع عليها من أسباب الهلاك حيث امتد الجفاف على فترات متعددة من هذا القرن وشاعت الأوبئة مما كان له أثر مدمر على السكان وعلى الخصوص فيما بين 1878 و 1883 ، حيث يفيدنا أحد الدارسين ببعض الإشارات عما لحق سكان المغرب من دمار ديمغرافي من جراء تتابع الجوع والمرض ، ويخلص إلى أن الخسائر كانت فادحة يصعب ضبطها بدقة⁽¹⁶⁾ .

ومع بداية القرن العشرين تدفق على المغرب كثير من الرحالة و الأطباء والمخبرين ، في إطار الكشف عن مجاهل البلاد ، يوم أصبحت تشكل حلقة لا مناص منها في مخطط فرنسا للتوسعي ، فانصب اهتمام الكثيرين منهم على التعرف على طبوغرافية المغرب وما تأويه أرضه من أصناف البشر ، وهكذا تقدم J.canal في كتابه عن جغرافية المغرب العامة سنة 1902 بتقدير يجعل سكانه ما بين 5 و 8 مليون ، وقدرهم في نفس السنة الدكتور RAYNAUD بما بين 9 و 10 ملايين⁽¹⁸⁾ .

على أن أهم دراسة يمكن الركون إليها والاعتماد نسبيا على نتائجها ، في السنوات الأولى من القرن العشرين هي دراسة الضابط الفرنسي لاراس LARRAS ، الصادرة سنة 1906 ، وهي دراسة استفاد صاحبها - منذ أن استقر بالمغرب سنة 1898 ، في إطار مهمة عسكرية - من جولاته الكثيرة داخل البلاد ، وما تركه سابقوه من وطئت أقدامهم المغرب ، من أطباء ورحالة ، من معلومات و معارف ، وبعد أن تعرض بالنقد لكل التقديرات السابقة ، اختتم دراسته بقوله « إنني مقتنع أن الرقم الصحيح أقرب إلى أربعة ملايين منه إلى خمسة »⁽¹⁹⁾ . وتمكن الصحفي LEROY-BEAULIEU من جمع معطيات كثيرة حول الموضوع أفضت به إلى التصريح التالي . « إن الأسطورة تنسب إلى المغرب من 10 إلى 12 مليون ، وهذا التقدير المبالغ فيه بشكل كبير ، مخالف لكل المعطيات الثابتة ، فلنهيء أنفسنا على أن المغرب لا يضم هذا العدد من

السكان، وإن إحصاء مضبوطا ودقيقا لا يمكن أن يصل بهم إلى خمسة ملايين... إنهم لا يمكن أن يتجاوزوا أربعة ملايين ونصف، فلنهاء أنفسنا على أن عدد هؤلاء السكان ناقص جدا» (20). وذهب CAIX في 1913 انطلاقا من مثال الشاوية، وتقديرات المناطق التي احتلتها فرنسا، وكذا المقارنة مع الجزائر، إلى أنه من باب المجازفة اعتبار سكان المغرب أكثر من ثلاثة ملايين (21).

يلاحظ مما سبق أن التقديرات التي بسطناها آنفا تتراوح ما بين 24 مليون و3 ملايين، وهي تقديرات يمكن تصنيفها إلى صنفين: صنف أول امتد إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وبالغ في تضخيم عدد سكان المغرب اعتمادا على الملاحظة والملاحظة، وسحب عدد سكان منطقة ما على بقية المناطق، وقدم تقديرات تجمع في معظمها على أن سكان المغرب لا يقلون عن خمسة ملايين، أما الصنف الثاني فجاء في بداية القرن العشرين واعتمد إحصاءات جزئية مركزا على معرفة عدد السكان وعدد القبائل غير الخاضعة، فجاءت تقديراته ما بين 4 و3 ملايين، وهي تقديرات يمكن اعتمادها كمنطلق لتطور ساكنة المغرب خلال فترة الحماية، على اعتبار أن أول إحصاء أقامته الحماية الفرنسية سنة 1921 جاء، كما سنرى بأرقام أقرب إلى تلك التقديرات.

II - جوانب من الوضعية الديمغرافية للمغرب 1912-1952

I - المرحلة الأولى : 1912-1936

كان يصعب على الحماية الفرنسية وهي تتأسس بالمغرب معرفة عدد سكان هذا البلد بدقة، فاستعملت أبحاث العسكريين ورجال الإدارة لتصل إلى رقم تقريبي لا يقل عن ثلاثة ملايين ولا يزيد على الأربعة. وكان يتعذر في الوقت ذاته القيام بتعداد السكان بسبب انعدام دفاتر الحالة المدنية، التي وإن كان ظهور شتنبر 1915 قد أقر إجباريتها على الفرنسيين والأجانب، فإنه ترك أمرها اختيارا بالنسبة للمغاربة، وظل هؤلاء بدونها إلى ظهور 8 مارس 1950.

وإذا أردنا أن نتتبع تطور الأحوال الديمغرافية للمغرب على مدى فترة الحماية، فلا سبيل لذلك إلا بالاعتماد على مجموعة من الإحصاءات التي أنجزتها سلطات الحماية بمثل ما كان ينجز في فرنسا، ولو أن آليات القيام بهذه الإحصاءات والظروف المحيطة بها، لم تكن تنم عن التوصل إلى نتائج يمكن الاطمئنان إليها.

قامت سلطات الحماية خلال هذه المرحلة بأربعة تعدادات تفصل بين الواحد منها والآخر خمس سنوات. وكان ذلك في سنوات 1921 و1926 و1931 و1936.

أ- إحصاء 1921

شرع في هذا الإحصاء خلال الأسبوع الأول من شهر مارس ، وحسب جريدة السعادة : « فإن الغرض الوحيد من إحصاء عدد السكان هو الاطلاع على حاجية البلاد ومعرفة ما إذا كانت موارد محصولاتها كافية للسكان وتوفير الكميات اللازمة منها ، وأخذ الحكومة ما ينبغي من الاحتياطات اللازمة فيما إذا لم تكن الكفاية حاصلة » (22).

وأملت « السعادة » من السكان : أن يدركوا فائدة الإحصاء وأن يصرحوا في ذلك بدون أدنى استنكاف لانهم يعلمون علم اليقين ضرورة إجراء ذلك وما يرمي إليه من الغرض السامي الذي يهم الحكومة وحدها (23).

وحتى تزيج « السعادة » كل ريب قد يخامر الناس إزاء القائمين بالإحصاء ، بل وإزاء عملية الإحصاء ذاتها ، فقد طمأنتهم : « أن إجراء [هذا الإحصاء] سيكون بغاية ما ينبغي من التساهل ... وأن الحق المخول لأولئك الأعوان [الذين يقومون بالإحصاء] ليس فيه أدنى شائبة تحول على الظن » (24).

وجاءت نتائج هذا الإحصاء كما يلي (25).

المغاربة	مسلمون	يهود	المجموع
3.371.800	81.300	3.453.100	
غور المغاربة	فرنسيون	أجانب	المجموع
51.600	29.100	89.700	
المجموع العام :			3.533.800

وكان المفهوم من هذا الإحصاء هو إجراء تعداد بسيط للأفراد والعائلات. رغم ما أوردته «السعادة» في هذا الشأن، سيما وأن عمليات استكمال السيطرة على البلاد لم تتم بعد، بالإضافة إلى ما كان يعيش في الناس من أوبئة وأمراض وعلى الخصوص منها وباء التيفوس والطاعون في سنتي 20 و1921 اللذين حصدا كثيرا من الأرواح وحالا دون امتداد عمليات التعداد إلى بقاع واسعة من البوادي في المناطق الخاضعة لفرنسا على الأقل.

وإذا رجعنا إلى مصادر أخرى لتلمس نتائج هذا الإحصاء، فسنجد أرقاما مخالفة لما سطرناه آنفا. بل وأضحى عددا حيث تقدم 5.500.000 كعدد لسكان منطقة النفوذ الفرنسي من المغرب (26)، أي بفارق مليونين، كما أعطى نفس المصدر رقما مبالغا فيه لسكان منطقة مراكش الذين أورد بشأنهم 3.200.000 في حين أنهم لا يتعدون 855.000 (27).

ب - إحصاء 1926:

تم هذا الإحصاء كذلك في فترة لم يكن الأمر قد استتب بعد للحماية الفرنسية، فجاءت نتائجه كسابقه عبارة عن تخمينات وتعدادات بسيطة، بالإضافة إلى ما كان يعرقل عملية التعداد ذاتها من جراء ما يشوبها من نفور الناس تطيرا من عملية العد أو خوفا من ضرائب جديدة أو هروبا من التجمع التعسفي الذي كانت سلطات الحماية تقوم به لإزالة القمل أو التلقيح. لذلك جاءت تصريحات الناس مشوبة بالكثير من الحذر وعدم الاستعداد، بالإضافة إلى نقص التجربة لدى القائمين بالإحصاء. وكانت نتائج هذا الإحصاء المعلن عنها كالتالي (28).

المغاربة	مسلمون	يهود	المجموع
	4.681.900	107.600	4.789.500

غير المغاربة	مسلمون	يهود	المجموع
	74.600	30.100	104.700
المجموع العام :			4.894.200

ج- إحصاء 1931:

أجرى هذا الإحصاء في وقت أصبحت فيه إدارة الحماية تراقب تسعة أعشار سكان المغرب. ونظرا لما كان يعترض القائمين بالإحصاء من جراء النفور تارة والحذر تارة أخرى، فقد أقر ظهير 4 دجنبر 1930 عقوبات على شكل دعائر تتراوح قيمتها ما بين 25 و 100 فرنك في حق كل من سولت له نفسه عرقلة عملية الإحصاء إما بالكذب أو التهرب أو التحريض. وقد أسفر هذا الإحصاء عن النتائج المعلنة التالية⁽²⁹⁾:

المغاربة	مسلمون	يهود	المجموع
	5.067.700	124.600	5.192.300
غير المغاربة	فرنسيون	يهود	المجموع
	128..200	44.300	172.500
المجموع العام :			5.364.800

غير أن جريدة «السعادة» قدمت أرقاما مخالفة، أقل بكثير مما ورد في نتائج الإحصاء، فحسب هذه الجريدة «بلغ عدد ساكني الإيالة الشريفة (منطقة النفود الفرنسي) وفقا لما اتضح في إحصائية 1931: 4.881.710 منهم 172.428 أوربي من ضمنهم 128.177 فرنسي⁽³⁰⁾». أما L'annuaire marocain لسنة 1933 فيجعلهم أقل مما ورد في «السعادة» ويقدم 4.721.245 كرقم لعدد سكان المغرب.

لم تنشر نتائج إحصاء 1931 إلا بعد سنة من عمليات التعداد، ومرد ذلك إلى ما كان يعترض القائمين بالعملية من صعوبات تتعلق أساسا بالسكان المسلمين، فهذا أول إحصاء للمغاربة حسب الجنس مما كان يثير الكثير من الغضب، من جراء اقتحام حرمت البيوت وإحصاء النساء، بل إن الناس، وعلى الرغم من قرار 4 دجنبر «كانوا ينظرون بسخرية إلى هذه العملية، ولا يقبلونها إلا عن مضض، ويرون فيها ضربا من الإزعاج يخفي اهتمامات ضريبية، فيحاولون التهرب منها بكل الوسائل⁽³¹⁾»، بالإضافة إلى الجو العام الذي كان يطبع سنة 1931، فأحداث الظهير البربري ما تزال حاضرة بالأذهان.

ولم يخل هذا الإحصاء كذلك من بعض المشاكل الأخرى التي تتعلق بالقائمين على السكان كبعض الأخطاء و ملء البيانات بنوع من اللامبالاة، وعدم الاهتمام بالعملية كلها، بالإضافة الى تبديل المكلفين بالإحصاء في كثير من الجهات وضياع 1000 ورقة معلومات⁽³²⁾.

د- إحصاء 1936 :

كان هذا الإحصاء أكثر تطورا من سابقه حيث مكن سلطات الحماية من وضع قوائم الدواوير والقبائل، وساهمت الرابطة الإسرائيلية ومدراء المدارس اليهودية في تسهيل مأمورية القائمين بالإحصاء، حيث ساعد العارفون بالكتابة في ملء مطبوعات الإحصاء . أما بالنسبة للمغاربة المسلمين فقد كلفت سلطات الحماية شيوخ الأحياء ومقدمي الحارات بإقامة لوائح للناس . وكانت نسبة عدم الدقة في ذلك هي 2٪ وهو رقم مقبول جدا في مجتمع غير مستأنس بالإحصاء⁽³³⁾.

وكانت عملية الإحصاء متعبة في البوادي ، بسبب رداءة أحوال الطقس في بعض المناطق ، خلال مرحلة الإحصاء ، حيث أدت الأمطار و التساقطات الثلجية إلى شل تحركات المكلفين بالإحصاء وفتحت الباب أمام مزيد من التقديرات عوض الوقوف في عين المكان . أسفرت نتائج الإحصاء عن الأرقام التالية⁽³⁴⁾.

المغاربة	مسلمون	يهود	المجموع
	5.880.700	161.900	6.042.600
غير المغاربة	مسلمون	يهود	المجموع
	152.100	50.500	202.600
المجموع العام :			6.245.200

وعلى الرغم مما كان في هذا التعداد من هفوات ، وعلى الرغم من أن نتائجه لم تنشر إلا في سنة 1939 ، فإن الباحثين يؤكدون على أهميته حيث اعتبره R. LAMBLIN مدير المصالح المركزية للإحصاء « أول إحصاء هم جميع سكان المغرب الخاضع لفرنسا ، ومثل بالفعل إحصاء شاملا للسكان »⁽³⁵⁾.

قدم هذا الإحصاء بيانات خاصة عن نسبة الاطفال

40.48 ٪ لدى المغاربة المسلمين

44.96 ٪ لدى المغاربة اليهود 32.13 ٪ لدى الفرنسيين⁽³⁶⁾.

وقدم أرقاما عن عدد النساء والرجال⁽³⁷⁾:

عدد النساء	عدد الرجال	المسلمون اليهود
2.919.448 60.437	<u>2.961.238</u> 59.343	

أفاد هذا الإحصاء كذلك في معرفة سكنى المغاربة المسلمين التي تتكون من:

دار أو بركة	635.977
نواة	354.005
مشتى	72.244
خيمة	201.981
سكنى الكهوف (38).	741
أما لدى المغاربة اليهود فنجد :	
منزل أو بركة	925.19
نواة	443
مشتى	16
خيمة (39).	01

2، من الحرب العالمية الثانية إلى سنة 1952

دخل المغرب الحرب كمتستعمرة الى جانب فرنسا ، فسنت الإقامة العامة مجموعة من القوانين ، التي أصبحت بموجبها البلاد وسكانها وخيراتها رهن المجهود الحربي الفرنسي ، كما دخلت البلاد مرحلة من التقنين الغذائي أصبحت معه المواد الغذائية الأساسية مفقودة وأصبح الحصول على القليل منها يقتضي التسجيل في أوراق التموين.

وكان يصعب على سلطات الحماية - والحال على ما نرى - القيام بإحصاء للسكان في ظروف يأوي فيها المغرب لجنا أألمانية وإيطالية لمراقبة سير اتفاقية الهدنة ، لذا لم يتم تعداد السكان إلا سنة 1947. على أن هناك دراسات أنجزها بعض الأطباء اعتمادا على وثائق مكافحة حمى المستنقعات ، التي كانت تمثل نوعا من الحالة المدنية في القبائل (40)، وتشير هذه الدراسة إلى أن نسبة الولادات ما بين 1938 و1941 كانت 41.4٪، وأن الوفيات سجلت ما بين 1938/1/1 و 1942/1/1 نسبة سنوية تصل إلى 27.2 ٪ (41).

وأدى تصاعد الأوبئة خلال الحرب العالمية الثانية من جراء قلة الأدوية والغذاء والأطباء إلى ما أسماه دانييل ريفي بالنزيف البشري (42). وزاد الأمر تعقيدا مع مجاعة 1945 التي ذهبت بكثير من الأرواح وصلت التقديرات حولها إلى 300.000 (43).

220

ويعترف الدكتور Sanguy وهو من نطاسيبي الأطباء في عهد الحماية أنه على الرغم من الإجراءات المتخذة فإن موت الولدان بقيت مرتفعة جدا وأنه من بين 15013 متوفى مسجل في مدينة الدار البيضاء خلال سنة 1945 يوجد 7607 طفل من 0 إلى 5 سنوات ، أي 50٪ من مجموع الوفيات (44).

وترجع أسباب ارتفاع موت الأطفال خلال الحرب العالمية الثانية إلى ما كانت تعرفه البلاد من نقص في المواد الغذائية بالإضافة إلى ظروف السكن السيئة ومعاناة كثير من الأمهات من المرض وسوء التغذية.

وبسبب قلة الكينة ومواد مكافحة البعوض ، خلال سنوات الحرب فقد بلغت الوفيات في سنة 1941 في البوادي المحيطة بسيدي سليمان ، من جراء استفحال الحمى 4.6 ٪ (45).

و على العموم فإن الوفيات قد تضاعفت عند المغاربة سنة 1945 عما كان عليه الأمر سنة 1944 ، وبلغ عددها 49.986 من سكان البلديات البالغ عددهم يومئذ 1.304.758 (46).

وتتميز مرحلة ما بعد الحرب بإحصاءين ، أولهما سنة 1947 ، و الثاني سنة 1952 .

أ - إحصاء 1947 :

بعد سنتين من نهاية الحرب ، قامت سلطات الحماية بإحصاء انطلاقا من أوراق التموين مما ينذر منذ البداية بالخطر على ما قد تحمله نتائج هذا الإحصاء من مبالغاة .

وكان كثير من أرباب الأسر يزدون من عدد الأشخاص المسجلين تحت كفالتهم حتى يضمّنوا مزيدا من بونات الحصول على السكر و الزيت والشاي . ولوحظ في هذا الصدد أن المغاربة أصبحوا منذ سنة 1940 ، وهي سنة إقرار التموين ، أميل إلى التصريح بعدد أكبر من البنات .

وظناً من المغاربة أن استمرار نظام التموين بعد نهاية الحرب إيدان ببقائه إلى الأبد ، فقد دأبوا على تسجيل كل الولادات بنات ، مما قلب المعادلة الديمغرافية القائلة بأن كل 108 من الذكور تقابلها 100 من الإناث . والسبب في ذلك راجع إلى كون المراقبة لم تكن في نظام التموين تطل إلا الذكور ، أما الإناث فيكفي ذكر أسمائهن . كما أن الحرب العالمية وما رافقها من عمليات الحشد و التجنيد طوعا أو كرها ، قد جعل كثيرا من الناس لا يصرحون إلا بالإناث ، مخافة أن يطل التجنيد أبناءهم .

أعطى هذا الإحصاء النتائج التالية (47):

المغاربة	مسلمون	يهود	المجموع
	8.088.600	203.800	8.292.400
غير المغاربة	مسلمون	يهود	المجموع
	266.100	58.900	325.00
المجموع العام : 8.617.400			

وأمام ما كان يبدو في لوائح الإحصاء من نفخ في الأعداد بسبب الزيادة في التصريحات طلبا لـ «بنات» (bons) زائدة، فإن مصلحة الإحصاءات قامت بمجموعة من التحريات تمكنت بواسطتها من ضبط أخطاء تقارب 2 ٪ بالنسبة لسكان البوادي و 7 ٪ بالنسبة للتجمعات السكنية الكبرى، فأصبح الرقم المقبول هو 7.700.000 بالنسبة للمسلمين عوض 8.088.600 و 200.000 عوض 203.800 بالنسبة لليهود (48).

ها هي البنية الديمغرافية التي كشف عنها هذا الإحصاء (49).

المسلمون	اليهود	
427	338	أقل من 15 سنة
514	582	من 15-59
59	80	60 فما فوق
1000	1000	

وإذا نظرنا في الفرق بين إحصاء 1936 وإحصاء 1947 لوجدنا أن سكان المغرب زادوا بـ 2.372.200 في ظرف 11 سنة، أي بـ 237.220 نسمة في السنة تقريبا، وهو أمر يدعو إلى التعجب نظرا لما أتى على البلاد خلال هذه الفترة من أسباب الهلاك وعوامل الفناء.

ويبقى الاعتماد صعبا على نتائج هذا الإحصاء

ب - إحصاء سنتي 1951 - 1952 :

حدد هذا الإحصاء وأقره ظهير 24 فبراير 1951، ولم يكن موازيا لنظيره في فرنسا والجزائر كما عهدنا في السابق.

تم هذا الإحصاء على مرحلتين الأولى في أبريل 1951 واهتمت غير المغاربة. والثانية خصت المغاربة في 1952، وذلك حتى تقسم التكاليف المالية على ميزانيتين.

وقد مثل إحصاء 1952 من حيث المنهج تطورا واضحا بالنسبة للعمليات الإحصائية السابقة حيث أصبح تعداد المنازل والسكان مجسدا بإثبات لوائح العائلات ومركزتها بالرباط (50). ويفضل تعداد 1952، على ماسبقه من تعدادات، في كونه جاء في فترة بدأ فيها المغاربة يقبلون على دفتر الحالة المدنية، وفي كونه يطلب معلومات دقيقة حيث يسأل عن الجنس والحالة الزوجية والسن والصفة المهنية.

وكان يطلب أثناء هذا الإحصاء، ملء ورقتين تتعلق أولهما بالأسرة وتضم لائحة المنتمين لتلك الأسرة حاضرين كانوا أم غائبين. وتهتم الورقة الثانية بالحالة المدنية والمهنية وتساهم في وضع هرم للسكان وإعطاء نظرة عن بنية السكان النشطين. أما بالنسبة للمغاربة المسلمين الذين أجري عليهم الإحصاء في أبريل وماي 1952، فقد كان يتعين ملء ورقتين كذلك إحداهما خاصة بلائحة الأسر والثانية خاصة بالمنزل. ولم تكن اللوائح تتضمن كثيرا من المعلومات فهي تكتفي بالتحديد الجغرافي واسم رب المنزل، والعدد الكلي للأشخاص المكونين للبيت وتوزيعهم بين أربع مجموعات: الكبار والصغار ذكورا وإناثا (51).

وتفيد الأرقام المسطرة في هذا الجدول أن السكان المغاربة الذين بلغ عددهم 7.695.000 نسمة في

أسفر هذا الإحصاء عن الأرقام الآتية (52)

المغاربة	مسلمون	يهود	المجموع
	7.500.000	195.000	7.695.000
غير المغاربة	فرنسيون	أجانب	المجموع
	304.000	59.000	363.000
المجموع العام			8.058.000

1952، قد تزايدوا عما كان عليه الأمر سنة 1936 بما يقارب 26.5% أي بزيادة سنوية متوسطها 1.5% (53)، وتطور خلال هذه الفترة عدد سكان المدن الرئيسية بنسب مهمة (انظر جدول تطور ساكنة المدن ما بين 1926 و1952). ويمكن إحصاء 1952 كذلك من وضع هرم للأعمار يتميز بقاعدة عريضة مما ينبئ ببنية تسكانية شابة، كما مكن عن طريق التوزيع المهني من معرفة مميزات الاقتصاد المغربي، الذي ظلت تغطي عليه سمات النشاط الفلاحي، وبين أن عدد النشيطين من الذكور 1.826.900 ومن الإناث 894.410 ممن تتراوح أعمارهم ما بين 15 و70 سنة (54).

ومهما قيل عن هذا الإحصاء بأنه اعتمد آليات مكنت الأوساط المهتمة بالسكان من أرقام قريبة من واقع الأمور يمكن التعويل عليها، فإن كثيرا من الثغرات كانت تطبع عملياته كالنقص في الكفاءة لدى القائمين بالتعداد وعدم مساعدة من يجهلون الكتابة على ملء البيانات، وأخطاء كثيرة تحدث عنها Krotki و Beaujot في مقالهما عن سكان المغرب (55) ناهيك عن الجو العام الذي كان يحيط بعملية التعداد ذاتها، والمتمثل في تدهور العلاقة بين المغاربة والحماية وبداية مرحلة حاسمة من المطالبة بالاستقلال.

خاتمة :

يلاحظ مما سبق عرضه أن الأوضاع الديمغرافية كانت تتميز بالمغرب خلال فترة الحماية بتضاعف عدد السكان، الذين تضاعفوا مرتين تقريبا ما بين 1921 و1952، وهو أمر يرتبط بعاملين أساسيين أولهما قوة الزيادة الطبيعية ، وتعدد الزوجات و التفاخر بكثرة البنين مما يعنى إنتاج ثروة بشرية كبيرة في مواجهة ما كان يحيق بالبلاد من الأوبئة و الجوائح والأمراض . وثانيهما ما قامت به الحماية الفرنسية في الميدان الطبي على محدوديته، للحفاظ على الولدان وضمان ثروة بشرية يمكن استغلالها في المشاريع الاقتصادية والعسكرية للحماية . ألم يخاطب ليوطي مديريواته العسكري بصدد قدوم الأطباء الى المغرب بقوله يجب « أن نترقب مضاعفة السكان مرتين أو ثلاث مرات .. وأن على سكان المغرب أن يصبحوا 10 ملايين في ظرف ثلاثين أو أربعين سنة »(56).

هناك نزوع نحو التمدن ، وهي نتيجة طبيعية من نتائج الاستعمار حيث أصبحت كبريات المدن عبارة عن مضخات لامتصاص الأعداد الكثيرة الوافدة من البوادي التي لحقها من التحولات ما جعل سكانها غير قادرين على مسايرة الوضع الجديد . فظهرت أحزمة من الأحياء القصديرية حول تلك المدن . إذا كانت الحماية الفرنسية قد زودت المغاربة بوسائل التكاثر ، فأصبح الولدان يعيشون ويحيون بعد ما كان الموت يذهب أكثر من نصف ما تغيض به الأرحام ، فإنها لم تزودهم إلا بالقليل الأقل من وسائل التنمية ، مما طرح كثيرا من المشاكل على مغرب الاستقلال الذي تضاعف عدد سكانه 4 مرات في نفس المدة.

الهوامش

* - نقصد بالمغرب وعلى الخصوص في النقطة الجزء (II) الذي كان تابعا لفرنسا.

1- له كتاب عنوانه: Techniques d'analyse en démographie historique

2- كتابه: Introduction à la démographie historique des villes d'Europe du XVI^e au XVIII^e siècle.

3- له كتاب: Histoire de la population mondiale.

ROSENBERGER (B) et TRIKI (H); Famines et épidémies aux XVI^e et XVIII^e siècles - 4 (suit), in Hespéris Tamouda, vol WV Fascicule unique, 1974, p.68.

Ibid, p. 68. - 5

NOIN (D); La population rurale du Maroc, T. I. P. U. F. 1970, p. 25. - 6

CHENIER (L); Recherches historiques sur les Maures et l'histoire de l'empire du - 7 Maroc, T. III, Paris, 1787, p. 232.

NOIN (D); op. cit., p. 25. - 8

BENALI (D); Le Maroc précapitaliste SMER, Rabat, 1983, p. 42. - 9

10- أورد هاتين الجملةتين محمد الأمين البزاز في كتابه: « تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب الرباط، 1992، ص. 78.

NOIN (D); op. cit., p.25.-11

Ibid, p. 25. - 12

MOULIERAS (A); Le Maroc inconnu, T.II, p. 27.-31

BAZIN (R); Charles de Faucault explorateur du Maroc, ermite au sahara, Paris, Plon- 14 1921, pp. 78 -79.

NOIN (D); op. cit., p. 26.- 15

16- محمد أمين البزاز: مرجع سبق ذكره، ص. 288.

NOIN (D); op. cit., p. 27.- 17

RAYNAUD (L); Etude sur l'hygiène et la médecine au Maroc, Alger, 1902, p. 5 .- 18

LARRAS (Cne N); La population du Maroc, in La Géographie, 15 Mai 1906, p. 348. - 19

LERY - Beaulieu; "La France dans l'Afrique du Nord, Revue des Deux-Mondes, Paris - 20

- Caix (Robert de); La population du Maroc, Bulletin du comité de l'Afrique française, -21
Mai 1913, p. 182.
- 226
- 22- سعادة الأربعاء 16 يبرابر 1921.
- 23- نفسه.
- 24- نفسه.
- BREUL (J); Quelques aspects de la situation démographique au Maroc. BESM, -25
n 35, 1947, p. 134.
- Annuaire général du Maroc de 1921, p. 33. -26
- BERNARD (A); Le Recensement de 1921 dans l'Afrique du Nord, in Annales de -27
géographie, No 169, 15 Janv. 1922, p. 57.
- BREUL (J); op. cit., p. 134. -28
- Résultats statistiques du Recensement du 8 Mars 1931. Rabat, Secrétariat Général -29
du Gouvernement, 1932, p. 2.
- 30- «السعادة» ليوم السبت 23 مارس 1935.
- LE MEUR (J); Le peuplement européen au Maroc, in BESM, V:2, No 9, p.180. -31
- FRANT (J); La population du Maroc, in Bulletin de la Société de Géographie -32
d'Alger et d'Afrique du Nord, No 133, 38^e année, 1^{er} trimestre 1933, p. 26.
- Résultats statistiques des recensements de la population de la zone française de -33
l'Empire chérifien effectué le 8 Mars 1936, Rabat, 1939.
- BREIL (J); op. cit., p. 134. -34
- Recensement général de la population en 1951 - 52, Volume III, population -35
marocaine musulmane, Rabat, 1955.
- Aperçu sur les resultat statistiques du dernier recensement, in BEM, 1939, p. 108. -36
- Ibid, p. 110. -37
- Ibid, p. 111. -38
- Ibid, p. 111. -39

40- يتعلق الأمر هنا بدراسة الدكتور (J) GAUD التي تحمل عنوان:

Quelques données démographiques sur trois fractions de la tribu Beni Mtir. in BIHM, T II, 1942 .

Ibid, pp. 82 - 83. -41

RIVET (D); La secrudescence des épidémies au Maroc durant la Deuxième -42
guerre mondiale, Essai de mesure et d'interprétation. in Hesperis Tamuda,
vol. XXX, Fasc 1 (1992), p. 100.

ESCALLIER (R); La population marocaine, héritages et changements. in -43
Maghreb- Machrek, Oct- Nov 1987, p. 20.

SANGUY (G); Remarques sur la mortalité infantile musulmane, ses causes et ses -44
remèdes. in Maroc Médical, No 263, Dec 1946, p. 207.

MESSERLIN (A); La lutte antipaludique en 1941, in BIHM, I, 1941, p. 136. -45

Rapport des services de la santé publique. in BI. H. M. V, 1945, p. 124. -46

BREIL (J); Art. p. 134. -47

Ibid, p. 136. -48

Ibid, p. 145. -49

50- من مقدمة نتائج إحصاء 1952.

BERTRAND (P); Le recensement de la population du Maroc de 1951- 52. -51

BESM. No 68, 4è trim 1955, p. 470.

BERTRAND (P); Le recensement de la population du Maroc de 1951 -52 -52

BESM. no 68, 4è trim 1955, p. 470.

Ibid, p. 471-472. -53

Ibid, p. 479. -54

KAROTKI (K) et Beaujot (R); La population marocaine: reconstitution de -55

l'évolution de 1950 à 1971, in population no 2, Mars - Avril, 1975.

Lyautey et le Médecin, Edit Maroc - Médical, 1954, p. 27. -56